

بسم الله الرحمن الرحيم

دور الإعلام في تنمية التعليم

الجلسة الأولى، الساعة ١٠،١٥ صباحاً، الاثنين ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٦ م

يسرني المشاركة في هذه الورشة- الأولى من ورش منتدى "دور الإعلام في التنمية البشرية" وأدعو الله أن يكون هذه المنتدى معيناً على نشر وعيٍ أعمق وأنضج في بلادنا. بداية أقول- وقد يستغرب البعض هذا الرأي- إنه لا بد من الإقرار بأنه لا صحة للقول بأن التعليم وظيفة من وظائف الإعلام. هذا الخطأ الشائع الذي ساد فترة طويلة من الزمن، والذي أصبح يتردد في أدبيات إعلامية عديدة منذ نهاية الخمسينيات من القرن الميلادي الماضي وحتى سنوات قليلة مضت، لا يستند إلى أسس ومبررات منطقية تدعمه. وقد اعتاد التربويون والإعلاميون الأكاديميون والمهنيون على الاعتقاد بأن التعليم يمثل أحد وظائف الإعلام- بصفته وسيلة وعملية في الآن نفسه-، ليكون بذلك رابع وظائف الإعلام الكلاسيكية، وهي الإخبار والنشر، والتنشئة الاجتماعية، والتسلية والترفيه. وقد أسهم في الترويج لذلك الرأي الذي أصبح طوال عقدين من الزمن حقيقة مسلم بها جيلان على الأقل من الباحثين، في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية والشرقية، ثم انتشر هذا الوهم إلى بقية أنحاء العالم بما فيها المنطقة العربية. وللدلالة على ذلك، أذكر بالأعمال البحثية التي تبنتها مؤسسات علمية بارزة، ومنها أعمال دانيل ليرنر ولوشيان باي، وويلبر شرام، وهذا الأخير كان أحد من استعانت بهم منظمة اليونسكو في النصف الأول من الستينيات الميلادية للإشراف على مجموعة من الأبحاث التي توصل ما كان يعتقد بأنه علاقة عضوية بين الإعلام والتعليم.

والواقع أن هنالك دلائل واضحة وعديدة تدحض هذا الرأي، وهذا قد يفاجئ الكثيرين، بمن فيهم بعض التربويين والمختصين بمجالات التعليم. ومن أبرز هذه الدلائل أن التعليم يحتاج إلى بيئة منضبطة ومناهج وخدمات مساندة، من مؤسسات وخبراء متخصصين في وضع المناهج، وإلى إشراف تربوي يتحقق بشكل منتظم من مستوى الأداء التدريسي، وإلى إرشاد طلابي يتابع تطور التحصيل الدراسي والعلمي للتلاميذ والطلاب، وإلى انتظام في التحصيل الدراسي والعلمي والمعرفي، وإلى تكوين المعلمين وتأهيلهم، وأخيراً- لا أخراً- إلى صيغ متعارف عليها قياس والتأكد من استيعاب الطلاب والتلاميذ لما درسوه من علوم ومعارف ومهارات ضمن فترة زمنية محددة. وعلى ضوء هذه الدلائل، من الذي يمكنه الزعم بأن لوسائل الإعلام وظيفة تعليمية؟

نقول ذلك لكي يعطى إسهام وسائل الإعلام في العملية التعليمية حجمه الحقيقي، ولكي لا ينساق قادة الرأي والمثقفون إلى وهم الاعتقاد بأن وسائل الإعلام تقوم بدور يماثل أو يوازي دور المؤسسة التعليمية، أي المدرسة أو المعهد أو الجامعة. فلا جمهور وسائل الإعلام من قراء ومشاهدين ومستمعين بالطلاب، ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار الإعلاميين من صحفيين ومذيعين ومحاورين ومقدمي برامج، ومن يشاركهم أوقات البث من علماء وممثلين ورياضيين وغيرهم يمكن أن يعتبروا معلمين. بل، ولا يمكن أن تصدق وتطبق وظيفة التعليم على الأكاديميين والخبراء الذين توظفهم وسائل الإعلام بكثافة في التعبير عن مضامين برامجها.

الصحيح والأدق، هو القول بأن مضامين وسائل الإعلام تشتمل على مكونات ذات طابع معرفي، بل إن كل مضامين وسائل الإعلام ذات طابع معرفي، غث وسمين، سطحي وعميق، تافه ومفيد، نافع وضار. والمفارقة هي أنه يمكن لأي فرد جاد ومثابر من أفراد الجمهور تحصيل قدر كبير من المعرفة عن مجال معين من مجالات المعرفة، والتعرف على مهارات يجذب إليها، ولكنه لا يتعلمها ولن يتقنها على نحو مقبول ومعترف به ومقتنه به في أي مجتمع إلا في بيئة تعليمية وتدرسية مؤسسية منضبطة.

ومما لا شك فيه أن وسائل الإعلام -Media- والعملية الإعلامية -Process- نفسها يشكلان مصدراً من مصادر تغذية المعرفة، وثابته الحقيقة التي تقول بأن تشرب الإنسان لهذه المعرفة يتم لأسباب لا علاقة لها بالتعلم؛ إذ إنها تتم إما بدافع الفضول، أو بهدف ترفيحي ترويجي، أو بفعل قوة العادة أو التعود، أو لقضاء الوقت وطرد الملل. وأياً كانت الحال، فإن وسائل الإعلام التي لا غنى لأي مجتمع معاصر عنها يمكن أن تؤدي دوراً كبيراً وخطيراً في العملية التعليمية، وذلك من زاوية قد لا ينتبه إليها الكثيرون، وذلك عندما تشكل هذه الوسائل منافساً يستهلك وقت الفرد ويستهلك أو يستنزف حيزاً كبيراً من طاقته وما يتاح له من قدرة على التركيز في ساعات نشاطه كل يوم.

من جانب آخر، يمكن أن تؤدي وسائل الإعلام وظيفة مساندة للعملية التعليمية والتربوية، ولكن ذلك لن يتأتى إلا إذا كان الفرد قد تعود على استهلاك وسائل الإعلام- قراءة ومشاهدة وسماعاً- في بيئة عائلية تنعم بمستوى عالٍ من الوعي، بحيث يتعود الطفل ثم التلميذ الصغير على الموازنة بين ما يتعلمه في المدرسة وما يقرأه ويشاهده في البيت، بمساندة وتوجيه الأم والأب أو الإخوة الكبار.

إن ذلك لا يعني أنه لا تقع مسؤولية على وسائل الإعلام في الرفع من مستوى المعرفة والتثقيف والوعي لدى أفراد الجمهور، بل إن هذه المسؤولية واجبة ومطلوبة. ولكن الذي يعطل التزام وسائل الإعلام بهذه المسؤولية هو طغيان الطابع التجاري الربحي على وسائل الإعلام بشكل عام، بغض النظر عن وجود استثناءات. ويضاف إلى ذلك عوامل أخرى، من أبرزها تفتت قاعدة الجمهور من مشاهدين ومستمعين وقراء، بفعل التزايد المضطرد في عدد القنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية والصحف، بحيث لم يعد أفراد الجمهور من شرائح عمرية ومستويات ذهنية متماثلة يشاهدون البرامج نفسها ويقرؤون الصحف نفسها، بل أصبح الفرد والخصوصية أبرز ما يميز أفراد جمهور وسائل الإعلام في عصرنا اليوم. وقد استتبع ذلك تنامي شراهة وسائل الإعلام في البحث عن ملاء الحيز المطبوع والمبثوث بما يستجيب لرغبات هذا الجمهور المفتت، ولو كان ذلك على حساب تلبية احتياجاته وتمكينه من التكيف مع متطلبات عالم سريع التغيير.

إذا فما المطلوب لكي تكون وسائل الإعلام قادرة، بل وملزمة بالقيام بدور الرافد في عملية تنمية التعليم؟ المطلوب أمر مثالي، وهو الالتزام بعقد اجتماعي صريح أو ضمني يشارك في صياغته وسائل الإعلام نفسها، والمؤسسات التعليمية والتربوية بمختلف مستوياتها، والمجتمع ممثلاً بمؤسساته المدنية، من جمعيات وروابط وهيئات خدمة تطوعية عامة.

لا أحد يجادل في أن من حق وسائل الإعلام أن تتنافس على كسب أكبر شريحة من شرائح الجمهور ولا في حقها في أن تحقق أكبر قدر من المكاسب المادية. ولكن هذه الأهداف المشروعة يجب أن تكون متلازمة مع أداء مسؤول تجاه المجتمع. وسائل الإعلام هذه لا تعمل وتمارس نشاطها في فراغ، بل هي تعمل في بيئة مجتمعية لها حقوقها، وضمن سياق ثقافي

وأخلاقي من حق أفراد المجتمع السعي للحيلولة دون العبث به، تسطيحاً وتشويهاً واستغلالاً لأهداف ربحية محضة، تحت زعم الحق في ممارسة حرية التعبير، وما يتفرع عنها من حريات، ومنها حرية النشر وحرية تدفق المعلومات.

في ما يسمى بالدول المتقدمة والدول النامية والأقل نمواً لا يوجد رادع ومعتقن لطغيان اعتبار الكسب المادي على وسائل الإعلام إلا المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية - FCC - CSA -، وأصوات لمواطنين يُعبّر عنها بمقالات تنشر في الصحف ومدخلات تتلى في المؤتمرات والمنتديات والمحافل العامة. وطالما ظل الوضع على ما هو عليه، أي غياب أو عدم تشكل هيئات أهلية تمثل جمهور وسائل الإعلام على نحو فعال، فلا بد أن تقوم هذه المؤسسات الرسمية - وزارة الثقافة والإعلام، وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي وغيرها - بدور المدافع المسؤول عن مصالح أفراد الجمهور. وصحيح في هذا المقام أن وعي كبار مسؤولي المؤسسات التعليمية وإحساسهم بالمسؤولية تجاه الجمهور أمر له وزنه في ترشيد الأداء الإعلامي وتسخيره في خدمة القراء والمجتمع، ولكن الركون إلى هذا الوعي وإلى هذا الإحساس بالمسؤولية لديهم على الدوام أمر غير كافٍ لوحده.

من ناحية أخرى، كانت هنالك تجارب في عدد من الدول لاستخدام الخدمة الإذاعية في جهود تعليمية مثل محو الأمية، وصحيح أن دولاً عديدة في العالم تخصص ساعات من بث محطاتها التلفزيونية الحكومية لبث دروس للطلاب من مختلف المراحل قبل الجامعية، بل وصحيح أيضاً أن بعض الدول - وأشير إلى تجربة جمهورية مصر العربية الحالية - تخصص قنوات تلفزيونية للتعليم. ولكن، من الذي بوسعه أن يؤكد أن جهود القنوات التلفزيونية التعليمية المفتوحة تحقق المردود المتوخى؟ بل - وبتعبير شبه كاريكاتوري - من الذي بوسعه أن يطرق باب تلميذ أو طالب ليجبره على الإجابة على أسئلة تتعلق بما بث في هذه القنوات من دروس؟

إذاً وبعد كل ما تقدم يأتي السؤال الكبير: ما هي علاقة الإعلام بالتعليم؟ جوابي على هذا السؤال يتجه إلى تكنولوجيا الإعلام والمعلومات والاتصال، فهنا بيت القصيد والخطوة الأولى لتصور شكل العلاقة بين هذين المجالين الواسعين. عندما نقول بأن المؤسسات التدريسية والتعليمية ستحقق فوائد أكبر لطلابها إذا ما أضيف إلى عززت العملية التعليمية التقليدية باستخدام مستحدثات ووسائل ووسائط الاتصال والمعلومات فإننا نكون قد خطونا الخطوة الصحيحة الأولى. وفي الواقع أن هنالك تجارب في الماضي القريب أكدت صحة هذا التصور، وبرهنت على أن هذه تكنولوجيا الاتصال أسهمت في تعويض ضعف البيئة التدريسية. ولأعطي مثلاً على ذلك، أذكر بتجربة اليونسكو في الهند التي بدأت في النصف الثاني من السبعينيات الميلادية. تلك التجربة التي نعم بفوائدها عشرات الملايين من المواطنين الهنود تمثلت في بث برامج تعليمية وتوعوية لأبناء المناطق الريفية وبعض المدن الكبرى التي كانت تعاني من نقص حاد في المعلمين والخدمات التعليمية. وقد تحقق ذلك من خلال توفير الآلاف من أجهزة التلفزيون وربطها بأطباق رخيصة لاستقبال البث الفضائي من عدد من دول العالم، عن طريق دوائر بث في مجموعة من الأقمار الصناعية. وكان ذلك يتم من خلال تحلق عشرات الطلاب والراغبين في التعلم حول أجهزة التلفزيون في أماكن مغلقة أو في الهواء الطلق، وبوجود معلم أو مشرف واحد أو أكثر يشرف على تركيز الطلاب على الدروس التي كانت تلقى عبر التلفاز. تلك التجربة التي عرفت بمشروع سايت - Satellite Instructional Television Experiment، مكنت الملايين من الهنود وطوال سنوات من التغلب على عقبات مادية ولوجستية صعبة.

وأضيف إلى ذلك أن منظمة اليونسكو تنبعت مؤخراً إلى أهمية تكثيف استخدام تكنولوجيا الاتصال في التعليم، من خلال دخولها في شراكات مع شركات تكنولوجيا المعلومات الكبرى في العالم- مثل مايكروسوفت وسيسكو سيستمز وسيمنس وغيرها. والهدف من هذه الشراكات بالنسبة لمنظمة فوضتها منظومة الأمم المتحدة بمجال التعليم في العالم هو الحصول على أفضل شروط ممكنة لتمكين ملايين الطلاب في الدول النامية والفقيرة وآلاف المدارس في تلك الدول من الحصول بكلفة ميسرة على إمكانيات تكنولوجياية متطورة معروضة في الأسواق ولكنها مكلفة، مثل أجهزة الأيبود، وهي وسائل سمعية سهلة الاستعمال؛ شاع استخدامها في الدول الغربية والغنية، وبوسعها تخزين ساعات من التسجيلات للدروس التي تلقى في صفوف المدارس.

وأضيف إلى ذلك أنه أصبح من الواضح أن تمكين الطلاب ومعلميهم والمؤسسات التدريسية والتعليمية في البلاد النامية والفقيرة من الحصول على أجهزة الحاسب الآلي، والخوادم والشبكات بأسعار ميسرة تقارب الكلفة، أمر يخدم التعليم ويُمكن من مواكبة المستجدات في مجال العلم والمعرفة، والأمر نفسه ينطبق على منتجات تكنولوجيا الاتصال ذات الأوعية النشطة المتجددة من خلال تحديث المضامين وتكييفها مع البيئة المدرسية ...

لذلك فلا ينبغي إضاعة الوقت في بحث العلاقة بين وسائل الإعلام والتعليم، وما يصاحب هذه العلاقة من إشكاليات - -، بل يجب- في رأيي- تركيز الجهود على كيفية تسخير تكنولوجيا الاتصال الجماهيرية ووسائلها ووسائطها المتعددة في خدمة التعليم.

أعرف أن هذا الموضوع الذي تصديت للحديث عنه يحتاج إلى توسع أكبر، ولكنني مضطر للتقيد بالوقت المحدد لي،

وشكراً على حسن استماعكم،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

د. عبدالعزيز بن صالح بن سلمه
وكيل وزارة الثقافة والإعلام
المساعد للإعلام الخارجي